

Distr.: General  
19 June 2012  
Arabic  
Original: French

# الجمعية العامة مجلس الأمن



## لجنة بناء السلام

الدورة السادسة

تشكيلة غينيا

### تقرير الاستعراض الأول لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة من أجل بناء السلام في غينيا بين الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام (من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢)

## المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا - استعراض التقدم المحرز في المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبناء السلام .....
٤	ألف - تعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين .....
٨	باء - إصلاح قطاع الدفاع والأمن .....
١٢	جيم - السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء .....
١٥	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات .....
١٧	ألف - تعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين .....
١٩	باء - إصلاح قطاع الدفاع والأمن .....
٢١	جيم - السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء .....



الرجاء إعادة استعمال الورق

260712 250712 12-38120 (A)



٢٢ ..... دال - الخطوات المقبلة

المرفق

٢٣ ..... معلومات عن البرامج/المشاريع التي نفذها أعضاء من تشكيلة غينيا في مجالات أخرى خلاف القطاعات الثلاثة ذات الأولوية لبيان الالتزامات المتبادلة.

## أولا - مقدمة

- ١ - يعرض بيان الالتزامات المتبادلة من أجل بناء السلام في غينيا الذي اتفقت عليه الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في إطار الأولويات الثلاث لبناء السلام، وهي: (أ) تعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين؛ (ب) إصلاح قطاع الدفاع والأمن؛ (ج) سياسة عمالة الشباب والنساء. ويتكامل عمل اللجنة في هذه المحاور الثلاثة مع التدخلات الواردة في خطة الأولويات الثانية لبناء السلام، التي بموجبها صندوق بناء السلام.
- ٢ - والغرض من إجراء هذا الاستعراض الأول لبيان الالتزامات المتبادلة تقييم ما أحرز من أوجه تقدم، واستعراض التزامات الحكومة الغينية واللجنة، وتحسينها عند الاقتضاء. وسيحدد ما يتوصل إليه هذا الاستعراض من توصيات واستنتاجات المنحى الذي سيتخذه تعاون غينيا مع اللجنة لاحقاً.
- ٣ - وجرى عملية استعراض تنفيذ البيان وإعداد هذا التقرير بالتعاون الوثيق مع حكومة غينيا والجهات الفاعلة في الميدان. وعرضت حكومة غينيا، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري في كوناكري، ما أحرز من أوجه تقدم في مجال بناء السلام وقدمت نسخة موحدة عن هذا التقييم الذاتي وما تقترحه من توصيات إلى رئيسة تشكيلة غينيا خلال الزيارة التي قامت بها إلى كوناكري في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ مع وفد من تشكيلة غينيا. وفي الوقت نفسه، قدم أعضاء التشكيلة إلى رئيستها تقييماً لإسهاماتهم في المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبناء السلام، وتقدموا باقتراحات وتوصيات للحكومة واللجنة.
- ٤ - وبصفة عامة، أحرز البلد تقدماً ملحوظاً أثناء الفترة الزمنية القصيرة التي انقضت منذ اعتماد بيان الالتزامات المتبادلة. وتعكس الإصلاحات التي قامت بها الحكومة والمبادرات التي اتخذتها تصميمًا قوياً على إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.
- ٥ - والتوصيات الرئيسية لتعزيز ما تحقق من نتائج هي التالية: الإسراع في إجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة وذات مصداقية على المستويين السياسي والتقني، وسلمية ومرضية وقبلها الجميع؛ وتعجيل عملية التشاور لتحقيق المصالحة الوطنية؛ وترسيخ إصلاح قطاع الدفاع والأمن، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز الرقابة المدنية وإصلاح قطاع العدل، والاستثمار في العمالة والقطاعات الاجتماعية الحيوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان؛ وكذلك الالتزام بتنسيق أفضل للشرارات الدولية دعماً للجهود الرامية إلى بناء السلام وتحقيق التنمية في غينيا.

## ثانياً - استعراض التقدم المحرز في المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبناء السلام

### ألف - تعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين

٦ - في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً أنشأ بموجبه لجنة للتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية تكلف بوضع تصور استراتيجي لتوجيه عملية المصالحة الوطنية وتقديم توصيات إلى الرئيس بشأن النهج الذي يتعين اتباعه. ولهذه الغاية، أعدت هذه اللجنة وثيقة بعنوان "السيبل إلى تحقيق المصالحة الوطنية" تحدد فيها رؤيتها عن أفضل السبل الكفيلة بتسوية النزاعات المتبقية من الماضي. وبرعاية اللجنة، نظمت أيام للصلاة من أجل السلام والمصالحة في جميع محافظات البلد. واختتمت هذه الأيام في لابي بمشاركة واسعة النطاق للسلطات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حلقة عمل لتبادل الخبرات مع خبراء استشاريين دوليين أفريقيين بشأن مسائل العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

٧ - وفي ما يتعلق بما جرى في الآونة الأخيرة من أحداث أليمة ومنها أعمال العنف التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فقد خضعت هذه الأحداث لتحقيق دولي مع تقديم توصيات واتخاذ إجراءات وافقت عليها الحكومة. وقد اتخذ حالياً عدة إجراءات لضمان حق الضحايا في الاحتكام إلى القضاء. فقد عين فريق مؤلف من ثلاثة قضاة تحقيق غينيين في مطلع عام ٢٠١٠. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يعمل هذا الفريق في مقر المفتشية العامة للخدمات القضائية مما أتاح له استقبال الضحايا والشهود في ظروف أفضل والاستفادة من الترتيبات الأمنية القائمة في هذا المقر. واستمع هؤلاء القضاة حتى الآن إلى نحو ١٩٢ ضحية وشاهداً. واحتجز ستة أشخاص يشتبه في أنهم ارتكبوا هذه الأعمال، ووجه الاتهام إلى أحد القادة في الجيش، وهو المقدم موسا كتيغورو كامارا، الذي يذكر في تقرير لجنة التحقيق الدولية المكلفة بتحديد الوقائع والظروف التي اكتنفت أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في غينيا (S/2009/693) بأنه أحد الأشخاص الذين يشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الأحداث.

٨ - ووقع وزير العدل والمثلة الخاصة للأمين لعام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بياناً مشتركاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تتعهد فيه حكومة غينيا بالوفاء بعدد من الالتزامات الهامة، ولا سيما في مجال مكافحة الإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقاً، وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الدولية بشأن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتطبيق مدونة قواعد سلوك لقوات الأمن في البلد تأخذ منع أعمال العنف الجنسي وتعزيز إصلاح قطاع

الأمن في الحسبان مع مراعاة احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وإقامة الحوار مع صحايا الجرائم التي ارتكبت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والعمل مع المجتمع المدني على ضمان دفع تعويضات لهم وتحقيق المصالحة الوطنية.

٩ - وأعربت الحكومة وجميع الجهات الفاعلة السياسية عن ضرورة التحوار لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تشريعية ذات مصداقية وحرية وشفافية ويقبلها جميع الغنيين. وتفاهموا بشأن إنشاء بنية توافقية أطلقوا عليها اسم "إطار الحوار السياسي الشامل" تضم جميع الأطراف السياسية في البلد ويشرف عليها فريق من الميسرين اتفق على تعيينه جميع الأطراف ويرأسه ألبر دافيد غيوم غوميث.

١٠ - وتناول هذا الحوار مجمل القضايا الرئيسية التي طرحها أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية. وتمخض الحوار عن نقاط التفاهم التالية: (أ) احترام سلطة الدولة؛ (ب) حرية ممارسة الأنشطة السياسية؛ (ج) حرية وصول أحزاب المعارضة السياسية إلى وسائل الإعلام العامة؛ (د) حياد الإدارة، (هـ) إعادة تشكيل فروع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ (و) تعديل المادة ١٦٢ من قانون الانتخابات لنقل صلاحيات إلغاء محاضر الانتخابات من رئيس اللجنة إلى رئيس المحكمة الدستورية؛ (ز) التدقيق في سجل الناخبين؛ (ح) تنقيح القوائم الانتخابية. غير أن الأطراف ظلت منقسمة حول قضايا رئيسية أخرى. أما النقاط الخلافية العالقة فتشمل ما يلي: (أ) طرائق تنقيح القوائم الانتخابية؛ (ب) التدقيق في سجل الناخبين توظيف مدقق، ونقل البيانات بين نظامين هما نظام SAGEM ونظام WAYMARK؛ (ج) الإدارة المشتركة لسجل الناخبين؛ (د) إعادة هيكلة اللجنة؛ (هـ) استئناف أنشطة اللجنة؛ (و) إعادة تأهيل المجالس المحلية التي جرى حلها؛ (ز) تحديد الجدول الزمني من أجل التحضير للانتخابات.

١١ - وأخيراً، في ما يتعلق بعمليات الحوار الأخرى، باشرت الحكومة سلسلة من اللقاءات مع الشركاء الاجتماعيين بشأن القضايا التي تتعلق بالمعاش التقاعدي للموظفين، ورفع الأجور إلى مستوى الحد الأدنى المضمون للأجور وكذلك شروط الاستفادة من حق التقاعد الذي يكفله الدستور والذي يتعين أن تتولى مؤسسات الدولة رصد تطبيقه على غرار الحقوق الأخرى.

١٢ - واتساقاً مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب بيان الالتزامات المتبادلة، استكمل ما أحرزته الحكومة من أوجه تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض بإجراءات وأشكال دعم من جانب لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين، ولا سيما إسبانيا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وصندوق بناء السلام.

١٣ - وقدمت المنظمة الدولية للفرانكوفونية الدعم إلى المؤسسات الانتقالية لتشجيع إجراء انتخابات حرة وإصلاح قطاع الأمن. وبدعوة من السلطات الغينية، أجرى الأمين العام للفرانكوفونية، السيد عبدو ضيوف، زيارة رسمية إلى غينيا، من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أتاحت له معاينة الصعوبات التي تواجهها الأطراف الغينية لإنجاح الحوار السياسي الذي من شأنه أن يفضي إلى إجراء انتخابات تشريعية حرة وموثوقة وشفافة وأن يتيح استكمال العملية الانتقالية. وأوصى السيد ضيوف بانتهاج سياسة الشمولية وتوافق الآراء التي تتطلب إعادة بناء الثقة بين الأطراف وأعلن عن الاستعداد التام للفرانكوفونية لمواكبة العملية الانتخابية وتقديم الدعم لتعزيز مؤسسات دولة القانون.

١٤ - وللاتحاد الأوروبي برنامج دعم إضافي للانتخابات بقيمة ٥ ملايين يورو نحو ٦,٥ ملايين دولار، لدعم الانتخابات التشريعية، يشمل توفير الدعم للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وتقديم مساهمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تأمين الانتخابات، بما في ذلك التدقيق في سجل الناخبين وتقديم الدعم إلى المجتمع المدني (بالتشاور مع الشركاء الآخرين، ومن بينهم إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية التالية: المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الديمقراطي الوطني، والمجلس الوطني لمنظمات المجتمع المدني الغيني، ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة). ويعتزم الاتحاد الأوروبي أيضاً، في إطار ما يقدمه من دعم لتحقيق المصالحة الوطنية، تقديم الدعم إلى الجمعية الوطنية. وتعتزم تركيا أيضاً الإسهام في دعم التحضير للانتخابات البرلمانية، بناء على طلب من غينيا.

١٥ - ويوفر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان الدعم إلى اللجنة المعنية بالتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية. ووقت وضع هذا التقرير بصيغته النهائية، كان أحد الخبراء الاستشاريين قد وضع بتصرف هذه اللجنة من أجل صياغة رؤية استراتيجية واستحداث نهج لتوجيه عملية المصالحة الوطنية.

١٦ - ساند عدة شركاء الحكومة في جهودها المبذولة لتقديم الدعم إلى ضحايا ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على النحو التالي:

(أ) تواصل فرنسا تقديم دعمها المالي لتحمل تكاليف الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية لضحايا ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١، أتاح دعمها تنظيم دورات تدريبية لفائدة الأفرقة الطبية لدى "عيادة الأم والطفل"؛

(ب) يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم، عن طريق الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، إلى برنامج لتوفير المساعدة القانونية لضحايا ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وضحايا العنف السياسي السابق أو اللاحق لذلك التاريخ (بمبلغ قدره ٧٠٠ ٠٠٠ يورو/أي حوالي ٩١٨ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٣)؛

(ج) أجرى فريق الخبراء التابع للممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع زيارة إلى غينيا في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢ لمناقشة تعيين خبير دولي لمساندة عمل فريق القضاة المكلف بالتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في إطار تنفيذ البيان المشترك الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويعمل فريق الخبراء في شراكة وثيقة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غينيا.

١٧ - وأسهمت لكسمبرغ بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ يورو [حوالي ١٣١ ٠٠٠ دولار]، عن طريق صندوق بناء السلام، من أجل تنمية قدرات الرئيسين المشاركين في اللجنة المعنية بالتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية في غينيا. وأسهمت لكسمبرغ أيضاً بمبلغ قدره ٥٠ ٠٠٠ يورو [حوالي ٦٥ ٥٠٠ دولار] لصالح "مؤسسة السنونو" (Fondation Hirondelle) من أجل إنشاء محطة إذاعية متعددة اللغات ويهدف إسماع صوت الشعب والمجتمع المدني تمهيداً لحوار وطني هادئ في إطار السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

١٨ - وتدعم المملكة المتحدة الحوار بين المجتمعات المحلية والتوعية بحقوق الإنسان، من خلال مشروع ثنائي لمنع نشوب النزاعات في المنطقة الحرجية، بمبلغ قدره ٧ ٩٠٠ جنيه إسترليني [حوالي ١٢ ٦٥٠ دولاراً] للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢. وقد أنشئت لجان وساطة للمساعدة في إدارة العلاقات داخل المجتمعات المحلية.

١٩ - وأسهمت إسبانيا بمبلغ قدره ١,١ مليون يورو [حوالي ١,٤٤ مليون دولار] لإصلاح الإدارة العامة في غينيا، عن طريق الصندوق الاستثماري المواضيعي للحكم الديمقراطي في غرب أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - وفيما يتعلق بدعم صندوق بناء السلام، شهدت الفترة قيد الاستعراض الانتهاء من المرحلة التحضيرية للمشاريع المعنية المتعلقة بتقديم الدعم إلى الحوار السياسي في الفترة الانتخابية وعملية المصالحة (وبوجه خاص إلى اللجنة المعنية بالتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية وإلى ضحايا العنف بأشكاله المختلفة) من خلال تخصيص مبلغ قدره ١,٧ مليون دولار.

## باء - إصلاح قطاع الدفاع والأمن

٢١ - شرعت الحكومة في إصلاحات جريئة لقطاع الأمن بالاستناد إلى الزخم الذي ولّده تقييم قطاع الأمن في عام ٢٠١٠ ومساندة المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص صندوق بناء السلام.

٢٢ - وهكذا، يجري حالياً إعداد قانون يوضح مهام واختصاصات كل من قوات الدفاع والأمن.

٢٣ - وأصبحت اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، المنشأة بموجب مرسوم رئاسي، تعمل بشكل كامل وقد أُنشئت إدارات التشريعات والأنظمة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن (السياسة الوطنية للدفاع، والنظام الأساسي للأفراد العسكريين، وقانون القضاء العسكري، ومدونة قواعد سلوك العسكريين، والمركز الخاص للشرطة الوطنية والدفاع المدني والجمارك، والمرسوم المتعلق بإنشاء هيئة للحفاظ على التنوع البيولوجي والحميات، إلخ). ويجري حالياً، من خلال هذا الإطار المؤسسي، وضع الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية تهدف إلى إصلاح قطاع الأمن.

٢٤ - وتتمثل الإجراءات الرئيسية المتخذة عقب اعتماد بيان الالتزامات المتبادلة ببدء التعداد الحيوي للأفراد العسكريين وإحالة ٩٢٨ ٣ منهم إلى التقاعد، فيما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالتعداد الحيوي، جرت عمليات التسجيل في الفترة من ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة. وتعمل شركة كونتيرينت (Contiprint) على إتمام تجميع النتائج والتدقيق فيها بالتنسيق مع الدوائر المختصة في وزارة الدفاع. ويجب أن يتم التحليل الإحصائي للنتائج بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) فيما يتعلق بالإحالة إلى التقاعد، جرى استناداً إلى نتائج التعداد الحيوي ومعايير الإحالة إلى التقاعد المحددة مسبقاً (الأفراد المُنحدون بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٧٥)، إحالة ٩٢٨ ٣ فرداً عسكرياً إلى التقاعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي موازاة ذلك، اتخذت ترتيبات لضمان قيام الحكومة بدفع الفصل الأول من المعاشات التقاعدية للأفراد العسكريين.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، شرع الجانب الوطني في اتخاذ إجراءات وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير التقييم و/أو الحلقة الدراسية الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. وهي تشمل على وجه الخصوص حظر حمل الأسلحة وحظر تحركات الأفراد العسكريين المتفرقة، وإنشاء



شرطة عسكرية مكلفة بمراقبة العسكريين وتجريد العاصمة من السلاح ونشر أكثر من ٦٨٦ ١ عنصراً من الحرس الرئاسي السابق ومن كتيبة القوات المحمولة جواً على كامل الأراضي، فضلاً عن نشر مركبات مصفحة وأسلحة مدفعية وأسلحة ثقيلة وأجهزة هندسة عسكرية داخل البلد.

٢٦ - أما بالنسبة لعناصر الإصلاح الأخرى، فتجدر الإشارة إلى وجود تفاوت في أوجه التقدم المحرز على صعيد قطاعات الإصلاح الخمسة وفي سير عمل اللجان التقنية القطاعية. وسُجلت بالتالي جهود محدودة، لا سيما نتيجة لعدم كفاية القدرات المتاحة لهذه العناصر.

٢٧ - وفي إطار تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة، تعزز التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض بفضل الإجراءات التي اتخذتها لجنة بناء السلام والشركاء الدوليون، ولا سيما الاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق بناء السلام.

٢٨ - وقام عدة شركاء بتنفيذ أو برمجة أنشطة ثنائية أو منسقة لدعم إصلاح قطاع الأمن على النحو التالي:

(أ) يعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على إعداد برنامج لدعم إصلاح قطاع الأمن بمبلغ قدره ٢٠ مليون يورو [حوالي ٢٦,٢ مليون دولار] على مدى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ويغطي المحاور الإرشادية التالية: تقديم الدعم المؤسسي إلى إصلاح قطاع الأمن (لجنة التنسيق ومنبر الشركاء)؛ وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية في قطاع الخدمة المدنية؛ ودعم إقامة الجسور من أجل تعزيز أجهزة أمنية معينة: البيئة والدفاع المدني؛ ودعم السياسة الوطنية الهادفة إلى إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المعرضين للخطر (والتي يمكن إدراجها ضمن السياسة الوطنية لتوظيف الفئات الضعيفة التي تعمل على إعدادها حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة بدعم من البنك الدولي). وفي انتظار إنشاء البرنامج، ينظر الاتحاد الأوروبي في تقديم مساعدة تقنية بدءاً من صيف عام ٢٠١٢ في إطار الدعم المؤسسي لإصلاح قطاع الأمن؛

(ب) في عام ٢٠١١، حشدت فرنسا أموالاً من صناديق الطوارئ (ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ يورو) بهدف تمويل بعثات الخبراء والتدريب، وكذلك لشراء معدات للدرك والشرطة والدفاع المدني. وتركز الأنشطة الاعتيادية التي تنفذها سواء في مجال التعاون الدفاعي (ما يقرب من مليوني يورو [حوالي ٢,٦٢ مليون دولار]؛ وثمانية أخصائيين للتعاون في المجال العسكري في كوناكري) وفي مجال الأمن الداخلي (٦٠٠ ٠٠٠ يورو؛ وثلاثة أخصائيين في مجال التعاون في كوناكري) على التدريب والموارد البشرية. وفي عام ٢٠١٢،

تعتزم فرنسا مواصلة الجهود التي شرعت فيها عام ٢٠١١ بميزانية إجمالية قدرها ١,٨ مليون يورو [حوالي ٢,٣٦ مليون دولار]؛

(ج) تقدم إسبانيا الدعم إلى وزارة الأمن عن طريق إنشاء مركز لتدريب قوات الشرطة بما يشمل موظفي الجمارك، والدرك. ومن المقرر أن يتحول هذا المركز في النهاية إلى مركز مرجعي لمسائل الهجرة، ويمكن أن يُستخدم لتدريب موظفي الوزارات الأخرى. وستمول إسبانيا المشروع بمبلغ قدره ١٢٥ ٠٠٠ يورو [حوالي ١٦٥ ٠٠٠ دولار] عن طريق صندوق الهجرة والتنمية المشترك بين إسبانيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(د) أسهمت لكسمبرغ بمبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ يورو [حوالي ٢٦٢ ٠٠٠ دولار] في صندوق بناء السلام لصالح مشروع دعم إحالة حوالي ٤ ٠٠٠ فرد عسكري إلى التقاعد؛

(هـ) منح الاتحاد الروسي غينيا ٥٠ مركبة من المركبات الرباعية الدفع من طراز "UAZ"، وقد جرى تلقيها رسمياً في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ بحضور رئيس الوزراء وأعضاء آخرين في الحكومة الغينية. وستستخدم هذه المركبات لزيادة قدرة السلطات الغينية على التنقل، ولا سيما لبلوغ مناطق يصعب الوصول إليها؛

(و) سيكون بإمكان أوكرانيا الدخول في تعاون عملي ثنائي في مجال إصلاح قطاع الأمن بعد التوقيع على اتفاق حكومي دولي بشأن التعاون العسكري التقني.

٢٩ - وقدم ثلاثة من أعضاء التشكيلة الدعم لإصلاح العدالة على النحو التالي:

(أ) شرع الاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بدور قيادي في قطاع العدالة في الأنشطة التالية: '١' وضع برنامج للمساعدة التقنية لصالح وزارة العدل بمبلغ قدره ١,٣ مليون يورو [حوالي ١,٧ مليون دولار] (٢٠١١-٢٠١٢)، يشمل إنشاء برنامج لإصلاح قطاع العدالة، ووضع خارطة قضائية وخارطة للمؤسسات الإصلاحية، وإعداد برنامج للتدريبات العاجلة، وترجمة نتائج المنتدى المعني بنظام العدالة إلى خطة عمل تنفيذية؛ و '٢' يجري حالياً تحديد برنامج تبلغ ميزانيته ٢٠ مليون يورو لدعم إصلاح العدالة [حوالي ٢٦,٢٢ مليون دولار] (٢٠١٣-٢٠١٦)؛

(ب) تقدم ألمانيا مساعدة إلى قطاع العدالة في إطار برنامج إقليمي للوكالة الألمانية للتعاون الدولي بهدف تعزيز سيادة القانون وقطاع العدالة في غرب أفريقيا. وقد أدرجت غينيا في البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. أما البلدان الشريكة الأخرى للبرنامج، فهي سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار والنيجر. وحدد الحجم المالي المبرمج بمبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠

يورو سنوياً لغينيا [حوالي ٦٥٥ ٠٠٠ دولار]، ومن المتوقع أن يتواصل البرنامج حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤؛

(ج) قدمت فرنسا دعماً في مجال التدريب الأساسي إلى القضاة الشباب من أجل تعزيز العدالة.

٣٠ - ويضطلع اثنان من الشركاء بوجه خاص بأنشطة ذات بعد دون إقليمي:

(أ) تقدم المملكة المتحدة الدعم بتوفير مبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني [حوالي ٣١٧ ٠٠٠ دولار] لمشروع تدريب باللغة الإنكليزية لفائدة ١٢٠ من الأفراد الشباب في الجيش الغيني خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويهدف هذا التدريب إلى تمكين الجيش الغيني من الاضطلاع بدور أكبر في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لحفظ السلام، والإسهام في تعزيز التعاون والتكامل العسكري الإقليمي بين الجيش الغيني وجيش كل من سيراليون وليبيريا؛

(ب) على إثر القيام بعملية مراجعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدمت فرنسا دعماً لعمل الدولة الغينية في البحر من خلال تزويد البحرية الغينية بقدرات تمكنها من تأمين استطلاع حدودها (طائرات من طراز ULM) وتعزيز تجهيزات الرصد القائمة في ميناء كوناكري. وقد أتى هذا العمل بثماره، إذ جرى تفتيش ثلاث سفن كانت تقوم بأنشطة صيد غير مشروعة، خلال تنفيذ أول جولة استطلاعية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣١ - وقدم صندوق بناء السلام الدعم إلى مشروعين يتعلقان بمباشرة عملية إصلاح قطاع الأمن وهما تعداد قوات الدفاع والأمن وإحالة حوالي ٤ ٠٠٠ عسكري إلى التقاعد، ومشروع معني بتعزيز الرقابة المدنية، بما مجموعه ٦,٢ ملايين دولار. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أتاح هذا الدعم تحقيق نتائج ذات أهمية وهي: (أ) الانتهاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من تعداد ٤٣٢ ٢٥ من الأفراد العاملين في قوام القوات العسكرية؛ و (ب) من أصل الأفراد العاملين البالغ عددهم ٤٣٢ ٢٥ فرداً، أُحيل ٩٢٨ ٣ من الأفراد المؤهلين إلى التقاعد في نهاية السنة مع تدابير الدعم المقدمة للأشهر الأربعة الأولى. واستجابة لطلب رسمي من رئيس الجمهورية، وافق صندوق بناء السلام أيضاً، في بداية آذار/مارس ٢٠١٢ على تمويل قدره ٨٤١ ٠٠٠ دولار لتوفير خدمات مستشار رفيع المستوى وفريق دعم لتقديم الدعم الاستراتيجي لإصلاح قطاع الأمن.

## جيم - السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء

٣٢ - تدرك حكومة غينيا تجزؤ المسؤوليات بين مختلف الإدارات الوزارية المسؤولة عن الشباب والعمالة والتدريب المهني، فضلاً عن أنشطتها الميدانية. واتخذت ترتيبات إدارية، من أجل القيام تحديداً بإنشاء هيئة استشارية بشأن عمالة الشباب أثناء الربع الثاني من عام ٢٠١٢. وتهدف أيضاً إلى أن تجعل الدعم المقدم إلى المبادرات الاقتصادية للنساء والشباب عن طريق إنشاء صندوق للتضامن من أجل النساء تبلغ ميزانيته حالياً ١٠٠ بليون فرنك غيني (١٤,٣٦ مليون دولار)، وصندوق للتضامن من أجل الشباب تبلغ ميزانيته ٢٠ بليون فرنك غيني (٢,٨٧ مليون دولار) دعماً أكثر اتساقاً.

٣٣ - وقد اتخذت الحكومة وشركاؤها عدة مبادرات أخرى لتعزيز عمالة الشباب في قطاعات النمو الرئيسية في الاقتصاد، من بينها:

(أ) مشروع "دراجة نارية تاكسي" في العواصم الإقليمية السبع يستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة؛

(ب) مشروع "إلى العمل، أيها الغينيون الشباب" الذي يستهدف ١ ٨٥٠ من الشباب الذين سيجري توظيفهم في أعمال مد المناطق الحضرية والريفية بالكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية والطاقة المائية؛

(ج) مشروع "شبكات اجتماعية" الذي يدعمه البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ويسعى إلى إيجاد ٢٤ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة للشباب والنساء (من بين المستفيدين يكون ٣٠ في المائة من النساء)؛

(د) مشروع "صندوق الدعم لإنشاء المشاريع الزراعية" الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفائدة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية.

٣٤ - وفي مجال الزراعة، الحكومة بصدد إقامة ١٠ مراكز لإدارة المعدات الزراعية، على سبيل التجربة، سيديرها الشباب. وفي إطار برنامج يُسمى "الثورة الخضراء" تم تخصيص معدات زراعية تشمل ١٠٠ جرار و ١٠٠ جرار يدوي وأدوات صغيرة لدعم ٥٠ تجمعاً من تجمعات الشباب تشمل ٣ ٥٠٠ مستفيد.

٣٥ - وفي قطاع التمويل المتناهي الصغر، تجري صياغة بيان للسياسات، ورأت النور العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر. ويجري تدريباً لإقامة هياكل الوكالة العامة للتمويل المتناهي الصغر، التي ستكون مسؤولة، عن إدارة صندوق التضامن من أجل النساء ومن أجل الشباب.

٣٦ - وفي قطاع التعدين الذي يشهد تجدد اهتمام العديد من الشركاء، أعدت وزارة التعليم التقني، بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية ومجموعة ريو تينتو ومكتب دراسات فرنسي، دراسة للاحتياجات التدريبية للشباب فيما يتعلق بالمسارات الوظيفية. ويلاحظ مع ذلك بعض التباطؤ في تنفيذ هذه الدراسة. وتضاف إلى هذه المبادرات أنشطة الدعوة التي يضطلع بها الوزراء المسؤولون عن العمل، والاتصالات المتكررة بين كبار الموظفين المسؤولين عن إدارة الشباب والعمالة والتعليم التقني والتدريب المهني وشركات التعدين.

٣٧ - وبالتزامن مع هذه الإجراءات، يجري وضع برنامج ثان لعمالة الشباب مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، برعاية وزارة الشباب وعمالة الشباب. ويركز هذا البرنامج بشكل خاص على العناصر التي تسهم في توطيد السلام ومنع التوترات الاجتماعية باتخاذ إجراءات كثيفة اليد العاملة.

٣٨ - ومن بين مبادرات وكالة الخدمة المدنية للعمل من أجل التنمية، نلاحظ الأعمال التالية: إنشاء مجلس استراتيجي، وتنظيم جولة لاستكشاف مواقع لتنفيذ مبادرات وكالة الخدمة المدنية للعمل من أجل التنمية وتحديد أهدافها؛ وتصميم بعض الوثائق الاستراتيجية وصياغتها؛ وتحديد مقر الوكالة والمواقع الأولى لمبادرات الوكالة؛ وتدريب المدربين الوطنيين؛ وإنجاز دراسة عن القطاعات المولدة لفرص العمل والتخطيط لتوظيف المتطوعين.

٣٩ - ومن حيث مكافحة العنف الجنساني، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة، من أجل تحقيق رصد أفضل، بإنشاء وتجهيز المرصد الوطني لمكافحة العنف الجنساني، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفيما يتعلق برعاية الضحايا، أنشئ مركز رائد رابع. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يجري إعداد قاعدة بيانات لجمع معلومات، تتعلق بجملة أمور منها العنف الجنساني.

٤٠ - وتم دعم التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال عمالة الشباب والنساء عن طريق أعمال لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين، بما في ذلك إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق بناء السلام.

٤١ - ويعدّ البنك الدولي برنامجاً للحماية الاجتماعية (بعنوان "مشروع الشبكات الاجتماعية المنتجة")، برعاية وزارة الاقتصاد والمالية، يقوم على عناصر ثلاثة هي: (أ) برنامج للأشغال العامة كثيفة اليد العاملة [خلق ٢٤ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة مباشرة تتعلق بقرابة ١٥٠ ٠٠٠ شخص عن طريق تحويلات للمرتبات قدرها ٥٣,٤ بليون فرنك غيني]، والتدريب على مهارات الحياة اليومية [٥ ٠٠٠ مستفيد] يستهدف شباب المناطق الحضرية، من منظور بناء البنية التحتية الحضرية الأساسية وإعادة تأهيلها وصيانتها (مع زهاء

٥٠٠ ٠٠٠ مستفيد غير مباشر من تحسين البيئة المعيشية) وخلق فرص العمل على المدى القصير؛ (ب) التحويلات النقدية الرائدة لتحسين رأس المال البشري في المناطق الريفية الفقيرة والمتضررة من انعدام الأمن الغذائي؛ (ج) الدعم المؤسسي وبناء القدرات وإدارة المشاريع، بما في ذلك دعم الوحدات التنفيذية للمشروع في وضع العناصر الرئيسية لاستراتيجية الحماية الاجتماعية. وستمول المشروع المؤسسة الإنمائية الدولية بمبلغ يصل إلى ٢٥ مليون دولار. ومن شأن مساهمة تحتاج إلى تأكيد يقدمها صندوق بناء السلام بمبلغ يصل إلى مليوني دولار أن توسع من نطاق المكون ١ من المشروع عن طريق زيادة عدد المستفيدين في صفوف الشباب.

٤٢ - وقدمت الحكومة اليابانية تمويلاً يقارب ٣ ملايين دولار عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بغية تنفيذ مشروع لدعم التدريب المهني للشباب في غينيا.

٤٣ - ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، عمل مكتب التعاون الفرنسي في شراكة مع حكومة غينيا، على تعزيز وكالة الخدمة المدنية للعمل من أجل التنمية التي تهدف إلى تدريب الشباب وإعادة إدماج الجنود الشباب في الحياة المدنية.

٤٤ - ويضطلع مكتب التعاون الإسباني خصوصاً بالأنشطة التالية في مجال عمالة الشباب: مشروع لدعم مركز دون بوسكو لبناء القدرات المهنية في كانكان (١٧٣ ٦٥٦ يورو/زهراء ٢٢٧ ٦٠٠ دولار)، وبرنامج لدعم إنشاء شركات في مجال التكنولوجيا وفرص العمل للشباب (٨٧٢ ٥٢٠ يورو/زهراء ٨٤٢ ٦٨٢ دولار). وفي إطار البرنامج الإقليمي لعمالة الشباب والتماسك الاجتماعي، مولت إسبانيا مشروعاً ينفذه حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١,٥ مليون دولار). ويتضمن المشروع تشغيل الصندوق الإسباني لإدماج الشباب، وهي مبادرة لتوفير قروض متناهية الصغر بمبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار مكنت ٢ ٥٠٠ شاب من مباشرة أول مشروع لهم. وفي عام ٢٠١٢، كان التدريب المهني وعمالة الشباب المجالين اللذين يحظيان بالأولوية في مجال التعاون الإسباني من أجل التنمية في غينيا.

٤٥ - واضطلعت المملكة المتحدة بالأنشطة التالية لتشجيع الشباب والنساء (بمبلغ يصل إلى ٣٧ ٠٠٠ جنيه إسترليني/قراية ٦٠ ٠٠٠ دولار):

(أ) تدريب مباشري الأعمال الحرة من الشباب في كوناكري؛ والتدريب في مجال الأعمال التجارية؛ وتنسيق الدعوة في مراكز العمل للشباب؛ وإنشاء شبكات الاتصالات لتبادل المعلومات بشأن فرص العمل؛ وتعلم الحرف اليدوية وتنظيم حلقات العمل للأنشطة المدرة للدخل؛

(ب) تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات وصنع القرار؛ والتدريب على صنع القرار والقيادة والحقوق، وتشجيع النساء المرشحات في الانتخابات؛ وإنشاء مشاريع في كوناكري وكينديا لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة؛ وإذكاء الوعي بالأعمال التجارية وخلق أنشطة مدرة للدخل.

٤٦ - ومع مراعاة الأولوية التي توليها غينيا لخلق فرص عمل للشباب، تخطط تركيا لإطلاق برامج تدريب مهني.

٤٧ - وفي عام ٢٠١١، قدمت أوكرانيا ٢٠ منحة للدراسة الجامعية إلى مواطنين غينيين. ومنحت أوكرانيا أيضاً تأشيرات طلاب إلى ٦٥ شاباً غينياً إضافياً. وتعزز حكومة أوكرانيا مواصلة تقديم عدد المنح الدراسية نفسه في عام ٢٠١٢.

٤٨ - ويدعم الاتحاد الأوروبي برنامج عمل كثيف اليد العاملة لخدمات الصرف الصحي وإصلاح الطرق الفرعية في مدينة كوناكري ومدن ثانوية معينة، بتخصيص مبلغ يصل إلى ٨ ملايين يورو [زهاء ١٠,٥ ملايين دولار] (للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤)، بهدف خلق ٢٥ ٠٠٠ رجل/شهر كحد أدنى من الوظائف القصيرة المدى، يمول جزء منه عن طريق المشروع الثالث للتنمية الحضرية (١٠ ٠٠٠ رجل/شهر كحد أدنى)، والبنك الدولي (انظر الفقرة ٤١)؛ والجزء الثاني عن طريق صندوق صيانة الطرق.

٤٩ - وفيما يتعلق بدعم صندوق بناء السلام، شهدت الفترة قيد الاستعراض الانتهاء من المرحلة التحضيرية للمشاريع المعنية التي تتعلق بتقديم الدعم لخلق فرص عمل للشباب والنساء المعرضات لخطر النزاعات في قطاع الصرف الصحي. بمبلغ قدره ٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

## ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ - في ختام هذا الاستعراض ومع مراعاة المخاطر المحدقة ببناء السلام والفرص المتاحة له في الأمد القصير، إن تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام:

٥١ - تلاحظ أن الجهات الفاعلة الغينية الرئيسية والشركاء الدوليين متفقون على أهمية إنجاز المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تسفر عن إجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة وذات مصداقية على المستويين السياسي والتقني، وشاملة ومُرضية وبقبلها الجميع، وتلاحظ أيضاً أن الغينيين يعتبرون هذه الانتخابات فرصة للمصالحة الوطنية ولمشاركة نسائية أكبر في الحياة السياسية.

٥٢ - تشيد بانفتاح الرئيس كوندي على الحوار، وتلاحظ نقط التوافق التي تم التوصل إليها بالحوار السياسي الشامل للجميع حول مسائل هامة مرتبطة بالانتخابات التشريعية، وتشجع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار قدر الإمكان حول المسائل التي لا تزال عالقة؛ وتعرب عن انشغالها في هذا السياق بمناخ الريبة السائد حول عملية الانتخابات التشريعية وبنوع من الميل إلى التلاعب بالهوية العرقية لغايات سياسية.

٥٣ - تلاحظ الجهود الرامية إلى بدء عملية التشاور بغية إنشاء آليات المصالحة الوطنية، فضلاً عن تحقيق تطلعات السكان الغينيين إلى عملية أسرع وأكثر انفتاحاً.

٥٤ - تشيد بالتقدم الأولي الملحوظ في إصلاح قطاع الأمن، وبخاصة التعداد الحيوي والإحالة إلى التقاعد اللذين شمل ٩٢٨ ٣ فرداً من الأفراد العسكريين الذين بلغوا سن التقاعد، وتحيط علماً برغبة الحكومة وشركائها في الاستفادة من الدينامية والثقة اللتين نتجتا عن هذه الخطوات الأولى لمواصلة العمل بإدخال إصلاحات أكثر تنظيماً.

٥٥ - تلاحظ قلق السلطات الغينية أمام التهديدات الأمنية الجديدة، وبخاصة التزاعات والتهديدات التي تواجهها بلدان الساحل وغرب أفريقيا، مثل الإحرام العابر للحدود، وانتشار الأسلحة الخفيفة، والاتجار بالمخدرات والتهديدات التي تطرحها المنظمات الإرهابية، وتوافق على نداءها الداعي إلى اتباع نهج دون إقليمي.

٥٦ - تلاحظ أيضاً أنه يستحيل على بعض الشركاء الدوليين التعاون مع السلطات الغينية في مجالات مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم العابرة للحدود الوطنية طالما أن الدوائر المعنية بمكافحة هذه التهديدات توجد تحت قيادة شخص مذكور في تقرير لجنة التحقيق الدولية المكلفة بتحديد الوقائع والظروف التي اكتنفحت أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في غينيا يشتهه في مسؤوليته ووجه إليه اتهام منذ ذلك الحين.

٥٧ - تحيط علماً بمبادرات الحكومة في مجال عمالة الشباب والمرأة، وبخاصة الصندوق الذي أنشأته الحكومة لتشجيع النساء على مباشرة الأعمال الحرة وصندوق دعم عمالة الشباب، وتلاحظ رغبة الحكومة في الاستفادة من خبرة عالية لوضع رؤية على المدى المتوسط والطويل لعمالة الشباب والمرأة.

٥٨ - تلاحظ أن هناك إصلاحات هامة جارية، وبخاصة في مجال الاقتصاد الكلي، وأن السكان يتطلعون إلى مزيد من الفوائد الملموسة للديمقراطية والإصلاحات. وتأمل السلطات الغينية في بلوغ نقطة إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٢، لتتمكن من استثمار الموارد المخصصة حالياً لخدمة الديون في القطاعات الاجتماعية.



٥٩ - تحيط علماً بالتطلعات الكبيرة تجاه تنمية قطاع التعدين والقلق الذي أعرب عنه الكثيرون بشأن مخاطر نشوب نزاع حول امتيازات التعدين، التي يمكن ربطها بفرص العمل، أو بالعلاقات مع المجتمعات المحلية المجاورة لمواقع التعدين، أو بالمنازعات العقارية، وتشيد في هذا السياق بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين (وبخاصة فرنسا والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) إلى التنمية المحلية المتوازنة والإدارة الإقليمية المستدامة من خلال تقديم مساندة قوية للامركزية.

٦٠ - تشيد بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين في المجالات الثلاثة لبناء السلام وتلاحظ اعتزامهم تعزيز التعاون مع غينيا بعد الانتخابات التشريعية.

٦١ - وتلتزم الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام بمواصلة تعاونهما من أجل بناء السلام مع مراعاة النقاط التالية، التي تكمل التزامهما المتبادلة المعتمدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والتي يؤكدان من جهة أخرى استمرار صلاحيتها.

## ألف - تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية

### نوصي الحكومة بما يلي:

٦٢ - كفالة تنظيم الانتخابات التشريعية في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٢ والحرص على أن تكون حرة، وشفافة، وذات مصداقية على الصعيدين السياسي والتقني، وسلمية ومُرضية ويقبلها الجميع؛ وحث اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على بلورة جدول زمني يلي معايير المصداقية المذكورة آنفاً ويحسن التواصل مع الأحزاب السياسية والشركاء الدوليين، لتجنب الشكوك ومخاطر سوء الفهم وكفالة دعم العملية الانتخابية بشكل متواصل ومنسق؛ ودعوة الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظمات المجتمع المدني إلى نشر مراقبين للانتخابات في وقت مبكر كاف لدعم مصداقية العملية الانتخابية وتعزيزها.

٦٣ - دعم اللجنة المعنية بالتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية وتسريع عملية التشاور الوطني من أجل إنشاء آلية لتحقيق المصالحة الوطنية، بالاستفادة من التجارب المكتسبة مؤخراً في بلدان أخرى. وينبغي أن تستخدم اللجنة منهجية تتيح جمع رغبات السكان في ما يتعلق بآليات العدالة الانتقالية المعترف اعتمادها والتي تأخذ في الحسبان السياق الوطني وخصوصيات المصالحة في غينيا، وهذه المصالحة ذات وجهين: المصالحة بين المواطنين والدولة، والمصالحة بين السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن.

٦٤ - مواصلة الحوار مع ضحايا أعمال العنف التي ارتكبتها الدولة أو قوات الأمن على نطاق واسع من أجل تحقيق عدالة تعويضية تمكنهم من المضي قدماً في طريق المصالحة؛ وإدماج مساندة ضحايا العنف الذي مارسته الدولة في عملية المصالحة الوطنية؛

٦٥ - مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز التعاون التقني والخدمات الاستشارية (A/HRC/19/L.40)؛ وبالخصوص تيسير إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان بمجرد انتخاب الجمعية الوطنية وتمكنها من التصويت على قانون أساسي على النحو الذي ينص عليه الدستور.

٦٦ - مواصلة تيسير عمل فريق القضاة المكلفين بالتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بتزويدهم بالوسائل الضرورية لكفالة حماية الضحايا والشهود والعاملين في الفريق حماية فعالة؛ وكفالة تأمين الأدلة والبيانات؛ وضمان الحركة اللازمة لإتاحة التنقل لمقابلة الضحايا وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات والمواد المكتبية، ووضع كل ذلك في إطار متابعة توصيات فريق الخبراء التابع للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومواصلة التعاون، في هذا السياق، مع المحكمة الجنائية الدولية.

٦٧ - اتخاذ جميع التدابير المناسبة الكفيلة باستيفاء الإجراءات القضائية على النحو الواجب وفي أقرب وقت ضد الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب أعمال العنف التي وقعت حوالي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ المشار إليها في تقرير لجنة التحقيق الدولية، والذين لا يزالون يشغلون مناصب داخل الدولة في غينيا، وذلك تمهيداً مع رغبة الحكومة في المضي إلى أبعد مدى في مكافحة الإفلات من العقاب.

٦٨ - دعم الجهود وآليات المصالحة التقليدية على مستوى المجتمعات المحلية، والتسوية السلمية للنزاعات المحتملة، ولا سيما النزاعات العقارية المتعلقة برخص استخراج المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية، والنزاعات النقابية (بين أرباب العمل والعمال)، والنزاعات الدائرة بين المجتمعات المحلية للبحث عن فرص العمل والمنافسة بين السكان المحليين والعمال المهاجرين.

### توصي لجنة بناء السلام بما يلي:

٦٩ - تعزيز التعاون مع الحكومة الغينية والجهات المعنية الأخرى لتنظيم انتخابات تشريعية ذات مصداقية من منظور سياسي وتقني؛ والقيام في هذا الصدد، بمواصلة الدعوة إلى تعزيز الحوار فيما بين الغينيين.

- ٧٠ - كفالة مساعدة معززة ومنسقة للشركاء الدوليين في تنظيم الانتخابات التشريعية، بما في ذلك في مجال الأمن أثناء الانتخابات.
- ٧١ - دعم عملية استخلاص الدروس من العملية الانتخابية لتحديد الدروس المستفادة الرئيسية ووضع أسس أقوى للانتخابات المقبلة، والحرص على تنفيذ التوصيات والدروس المستفادة الواردة في تقارير تقييم العمليات الانتخابية بغية تأهيل الانتخابات المقبلة.
- ٧٢ - تصميم برنامج لبناء قدرات المجموعات والهياكل البرلمانية في الجمعية الوطنية، فضلاً عن الأحزاب السياسية.
- ٧٣ - تعبئة خبرات دولية ذات نوعية جيدة لدعم اللجنة المعنية بالتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية بهدف مساعدة الغينيين على وضع برنامج للمصالحة الوطنية مع مراعاة خصوصيات هذه العملية في غينيا؛ وفي هذا الصدد، ستيسر لجنة بناء السلام إتاحة الممارسات الجيدة في هذا المجال.
- ٧٤ - دعم إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان متى أصبح متاحاً للجمعية الوطنية المقبلة أن تتخذ الترتيبات المنصوص عليها في الدستور.
- ٧٥ - مواصلة دعم فريق القضاة المكلفين بالتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وتعزيز ذلك الدعم من أجل التنفيذ الكامل للبيان المشترك بين الحكومة والمتمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

## باء - صلاح قطاع الدفاع والأمن

### توصي الحكومة بما يلي:

- ٧٦ - مواصلة إصلاح قطاع الأمن الذي يمثل أولوية للحكومة وبدء الجوانب الهيكلية للإصلاح استناداً إلى دينامية ونجاح العمليات التي جرت مؤخراً مثل التعداد الحيوي وإحالة ٩٢٨ ٣ فرداً عسكرياً إلى التقاعد، والمضي قدماً في إصلاح جميع مكونات قطاع الأمن (بما في ذلك الشرطة والدرك والجمارك وحراس الغابات) عن طريق تزويدها بالوسائل الملائمة، وبوجه خاص بلورة استراتيجية لمواجهة التهديدات المحددة في وثيقة سياسة الدفاع الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وتقييم هذه الاستجابة كما وكيفا.
- ٧٧ - تعزيز وضع آليات وأدوات الرقابة المدنية على قطاع الأمن، والاستمرار في إشراك المدنيين في تنفيذ مشاريع الحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وكذلك في المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام والشركاء الآخرون، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات

بين المدنيين والعسكريين بهدف تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد جيش جمهوري واعٍ بواجباته وخاضع للسلطة المدنية.

٧٨ - كفاءة التنسيق الجيد للجان القطاعية وتدخلات الشركاء التقنيين والماليين وتعزيز قدرات اللجان التقنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالشرطة والجمارك والبيئة والعدالة عن طريق تزويدها بالوسائل الملائمة؟

٧٩ - مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الشفافية في الإدارة المالية لقطاع الدفاع والأمن.

٨٠ - دراسة إمكانية إعادة إدماج جزء من أفراد قوات الدفاع والأمن، ولا سيما أفراد الجيش الذين أحيوا إلى التقاعد لكنهم يرغبون في مواصلة حياتهم العملية، في قطاعات أخرى للنشاط، بما فيها قطاع الأمن الخاص.

٨١ - العمل مع الشركاء الدوليين على مواجهة التهديدات الجديدة في مجال الأمن، وبالأخص النزاعات والتهديدات التي تواجه بلدان شريط الساحل والصحراء، والجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتهديد الذي يطرحه الإرهاب الدولي؛ واستخدام نهج دون إقليمي من خلال استجابات مشتركة ومنسقة على صعيد بلدان المنطقة دون الإقليمية وباللجوء إلى الآليات القائمة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٨٢ - إعادة النظر في تخصيص الموارد لقطاع العدالة مع مراعاة التحديات الكبيرة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، واستعادة دولة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، وكفاءة فعالية تنسيق وتقسيم العمل بين الشركاء الدوليين الداعمين لقطاع العدالة؛

### توصي لجنة بناء السلام بما يلي:

٨٣ - مواصلة اتباع وتعزيز نهج منسق لدعم الجهود المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن بين الحكومة وإصرار الشركاء الدوليين على مواصلة الالتزام في الأجل الطويل.

٨٤ - تعزيز وتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الخاصة لتأمين العملية الانتخابية في ضوء الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة.

٨٥ - العمل مع الحكومة على استخلاص الدروس من العمليات ذات الأثر السريع مثل التعداد الحيوي والإحالة إلى التقاعد، ومتابعة الخطوات اللاحقة، وبالأخص إدارة الموارد البشرية على صعيد القوات المسلحة وسير العمل المستدام لنظام تقاعد الأفراد العسكريين،

وإعداد الخطوات اللاحقة من أجل توسيع نطاق نظام المعاشات التقاعدية ليشمل كل قوات الأمن، وفي نهاية المطاف، كل الوظائف العامة.

٨٦ - تعزيز وتنسيق الدعم المقدم إلى قطاع العدالة.

٨٧ - الجمع بين الأطراف الفاعلة الإقليمية والوطنية من أجل وضع نهج إقليمية لتناول المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن مثل الاتجار المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

## جيم - السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء

### توصي الحكومة بما يلي:

٨٨ - مواصلة الجهود الرامية إلى تنسيق النهج الذي تتبعه الحكومة إزاء مسائل السياسات المتعلقة بالشباب، وتعليم وتدريب وتوظيف الشباب والنساء عن طريق الحد من تجزؤ الوزارات الحكومية المسؤولة عن هذه السياسات وبإدخال آلية تكفل تحقيق انساق أكبر فيما بينها.

٨٩ - مواصلة الجهود الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ولا سيما عن طريق تحسين سبل حصول المرأة الريفية على الأراضي؛ وتحديث قانون الأسرة بغية كفالة المساواة في الحقوق للنساء، بما في ذلك في ما يتعلق بمسائل الميراث والحقوق في الأراضي؛ ومواصلة مكافحة العوائق الثقافية الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية علاوة على مكافحة أشكال التمييز والعنف التي تستهدف النساء.

٩٠ - توعية الأحزاب السياسية بأهمية احترام حصة الثلاثين في المائة المخصصة للمرأة على القوائم الانتخابية والمنصوص عليها في قانون الانتخابات.

٩١ - وضع رؤية للعمالة في الأجلين المتوسط والطويل تأخذ في الاعتبار الفرص المباشرة وغير المباشرة التي تتيحها تنمية قطاع التعدين؛ وإشراك القطاع الخاص، وبالأخص شركات التعدين، في تنفيذ مشاريع لفائدة اليد العاملة المحلية ومواجهة ما يتصل بذلك من تحديات، ولا سيما من خلال وضع برامج تدريب لتزويد الشباب الغيني بالكفاءات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، مع مراعاة التحديات التي يطرحها التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والفرص التي يتيحها.

٩٢ - وضع رؤية للعمالة في الأجلين المتوسط والطويل للقطاع الزراعي أيضاً، وذلك بالأخص بغية تعزيز الأمن الغذائي لغينيا والإسهام في الأمن الغذائي للمنطقة دون الإقليمية.

### توصي لجنة بناء السلام بما يلي:

٩٣ - تزويد الحكومة الغينية بخبرة رفيعة المستوى بغية وضع رؤية واستراتيجية وطنية لعمالة الشباب والنساء تأخذ في الاعتبار الفرص التي تتيحها تنمية قطاع التعدين والزراعة والمخاطر التي تشكلها.

٩٤ - تشجيع ودعم وضع آليات للتنسيق والتشاور بين الأطراف المعنية وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما حول تنمية قطاع التعدين، وتحديد تدابير ملائمة لبناء السلام يمكن في الوقت نفسه أن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية (احترام البيئة، واحترام قيم المجتمعات المحلية، والحقوق في الأراضي، والخدمات الاجتماعية، وتنمية الاقتصاد المحلي)، وعلى الشباب والنساء (فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، واحترام حقوق العمال)، وعلى شركات التعدين (التخفيف من حدة التوترات مع المجتمعات المحلية، وتوافر آليات لتسوية المنازعات، وكفالة أمن المنشآت/المصانع على نحو أفضل).

٩٥ - دعم الحكومة في تحديد وتنفيذ برنامج شامل للشباب يشفع بعنصر للتدريب المهني من شأنه أن يعزز فرص الشباب الغيني في استيفاء الشروط المؤهلة للعمل، وبخاصة في قطاعي الزراعة والتعدين.

### دال - الخطوات المقبلة

٩٦ - يتفق الطرفان على إجراء الاستعراض المقبل لبيان الالتزامات المتبادلة في الربع الأخير من عام ٢٠١٢.

## معلومات عن البرامج/المشاريع التي نفذها أعضاء من تشكيلة غينيا في مجالات أخرى خلاف القطاعات الثلاثة ذات الأولوية لبيان الالتزامات المتبادلة

### ألف - إسبانيا

في مجال التعاون من أجل التنمية، نفذت إسبانيا عدد من المبادرات والأنشطة المتعلقة بأولويات بناء السلام الثلاث. ففي عام ٢٠٠٦، بعد الزيارة التي قام بها الوزير الإسباني للشؤون الخارجية والتعاون إلى غينيا، تمت الموافقة على برنامج للتعاون من أجل التنمية بمبلغ ٥ ملايين دولار. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ٨,٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٩ و ٥,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٠.

### التعاون الثنائي

اضطلعت إسبانيا بأنشطة في المجالات التالية:

(أ) الأمن الغذائي: مشروع لتحسين الأمن الغذائي في كوندارا (٧٦٩ ٥٦٢ يورو)؛ ومشروع "الحلم" (DREAM) لمكافحة سوء التغذية لدى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٥٠٠ ٧٤ يورو)؛ ومشروع للأغذية ومراقبة التغذية (تنفذه المنظمة غير الحكومية "العمل على مكافحة الجوع" (Acción contra el hambre ١٠٠ ٠٠٠ يورو)؛ ومشروع للأمن الغذائي تنفذه منظمة "العمل على مكافحة الجوع" (٥٨٣ ٦٤٦ يورو).

(ب) الصحة: تطوير الفروع الوطنية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في غرب أفريقيا وتعزيزها (٢٠٠ ٠٠٠ يورو لغينيا)؛ ودعم البرنامج العالمي للدعم الدورات الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٠٠ ٠٠٠ يورو للانتخابات الرئاسية في غينيا)؛ ومساهمة مقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن برنامج يتعلق بالمياه في بوركينا فاسو والسنغال وغينيا ومالي (٢,٢٥ مليون دولار لغينيا)؛ والصندوق التحفيزي لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع (ساهمت إسبانيا بمبلغ ٢٣٧ مليون يورو للصندوق، وتلقت غينيا ٦٤ مليون دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١)؛ ومساهمات عينية (أغذية) في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بمبلغ ١,٥ مليون يورو للمدارس في منطقة غينيا فوريستير.

(ج) الهجرة والتنمية: تستفيد غينيا من صندوق الهجرة والتنمية المشترك بين إسبانيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي تبلغ ميزانيته ١٠ ملايين يورو. ويركز الصندوق على تعزيز المؤسسات ومشاريع المجتمع المدني. وقدمت غينيا "مشروع المساعدة لبناء القدرات في مجال الهجرة والتنمية" ووافقت اللجنة التنفيذية للصندوق على مشروعين لفائدة المجتمع المدني "مشروع إذاعة نساء المانو من أجل نشر المعلومات عن تنقلات النساء داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، و "حماية حقوق المهاجرين ومكافحة المضايقات في المراكز الحدودية في غينيا".

### المبادرات على الصعيد الإقليمي

(أ) ساهمت إسبانيا بمبلغ ٢٤٠ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات لدعم السياسة الزراعية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٩، قدمت إسبانيا مساهمة بقيمة ٨٠ مليون يورو إلى البرنامج العالمي للتصدي للأزمات الغذائية التابع للبنك الدولي و ٧٠ مليون يورو للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

(ب) ساهمت إسبانيا بمبلغ ٢٠ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٦ في الصندوق المشترك بين إسبانيا والشراسة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتمكين المرأة الأفريقية. وقدمت عدة منظمات غير حكومية غينية مقترحات للتمويل يجري النظر فيها حالياً.

### الإجراءات والمبادرات المقبلة

تواصل إسبانيا تقديم المساعدة لإحلال الاستقرار في البلد. وتندرج غينيا ضمن المجموعة باء في المخطط العام للتعاون من أجل التنمية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ للذي تقوم إسبانيا بتنفيذه.

### باء - الاتحاد الروسي

يقدم الاتحاد الروسي المعونة الغذائية الإنسانية إلى شعب غينيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، زودت وزارة الاتحاد الروسي للدفاع المدني وحالات الطوارئ وإزالة آثار الكوارث الطبيعية كوناكري بـ ٧٦٠ طناً من البازلاء قيمتها مليون دولار كمساهمة منتظمة من الاتحاد الروسي لبرنامج الأغذية العالمي. والاستعدادات جارية لتوفير معونة غذائية وإنسانية إضافية مجموعها ٢ مليون دولار طبقاً للمرسوم ١٤٠١ - ر لحكومة الاتحاد الروسي الصادر في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١.



وانعقد الاجتماع الثاني للجنة الحكومية الدولية الروسية الغينية المعنية بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والتجاري في موسكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. واشترك في رئاسة الاجتماع وزير الاتحاد الروسي للموارد الطبيعية والإيكولوجيا، يوري تروتنيف، ووزير التعاون الدولي الغيني، كوثوب سانو. وأسهم الاجتماع في تهيئة ظروف مواتية لزيادة الاستثمارات التي يقدمها الاتحاد الروسي إلى الاقتصاد الغيني. ويسرت الترتيبات المتخذة مشاركة الشركات العامة والخاصة من كلا البلدين المهمة بإنجاز مشاريع في مجالات الطاقة والزراعة والنقل واستخراج الموارد المعدنية والتعاون التقني. ونوقشت تسوية ديون غينيا المستحقة للاتحاد الروسي، بما في ذلك في إطار نادي باريس. واتفق على أن تعقد اللجنة الحكومية الدولية الثنائية اجتماعاً ثالثاً في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ في كوناكري.

## جيم - فرنسا

ركزت فرنسا إمكانياتها على إصلاح الدولة الغينية فيما يتعلق بأولويتين: إصلاح قطاع الأمن (انظر الفقرة ٢٨ ب)) وبناء قدرات الدولة.

### بناء قدرات الدولة الغينية

في المجال المدني، واستعداداً لاستهلال برنامج واسع النطاق في عام ٢٠١٢، حشدت فرنسا منذ عام ٢٠١١ أموالاً من صناديق الطوارئ دعماً للحكومة. وهكذا، ففي عام ٢٠١١، أتاح تمويل استثنائي (٣٠٠ ٠٠٠ يورو) القيام بما يلي:

(أ) الاضطلاع ببعثات خبراء في مجال الحوكمة المالية (الضرائب، الجمارك)؛

(ب) إتاحة بدء مشروع بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي يرمي إلى تعزيز النظام العام للرقابة الخارجية في غينيا (دعم وضع إطار دائم للتشاور بين هيكل الرقابة، وإعادة تنظيم مهيكلة وفعالة للهيئات المستهدفة (ديوان المحاسبة، المفتشية العامة للدولة، المفتشية العامة للمالية) وتعزيز جودة أعمال الرقابة عن طريق التدريب وتحسين ظروف العمل).

وسوف تعزز البرمجة في عام ٢٠١٢ استراتيجية فرنسا حول مجالات التدخل القائمة بالفعل في عام ٢٠١١ بفضل إطلاق صندوق التضامن ذي الأولوية المعنون "الخروج من الأزمة". وفي مجال الحوكمة المالية (١٠٠ ٠٠٠ يورو)، ستدعم فرنسا التنفيذ الفعال للإطار التنظيمي الجديد للإدارة الوطنية للضرائب، من منظور يرمي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وكفالة استمرارها. وقد تسنت هذه العملية بفضل الدعم المقدم من ثلاثة مساعدين تقنيين في هذا القطاع. ومن المنتظر أن يؤدي الربط بين هذه العملية ومواصلة مشروع دعم هيئات

الرقابة، الذي استُهل في عام ٢٠١١ وجرى تعجيله في عام ٢٠١٢، إلى تعظيم النتائج المرجوة. وفي مجال الحوكمة الديمقراطية (١٢٠.٠٠٠ يورو)، ستركز فرنسا إمكانياتها في عملها على برنامج لدعم المجتمع المدني الغيني في حين أننا في مجال الحوكمة المحلية (٥٠.٠٠٠ يورو)، سوف تكفل فرنسا تعزيز مشاركة أكبر للمنتخبين على الصعيد المحلي في مواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق اللامركزية.

## دال - لكسمبرغ

تشمل الأنشطة التي اضطلعت بها لكسمبرغ ما يلي:

(أ) بناء قدرات مؤسسات الدولة:

دعم أنشطة التبادل والتدريب بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي في غينيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في لكسمبرغ (٩٩ ٤٥٠ يورو؛ ٢٠٠٨-٢٠١٢)؛

(ب) مشاريع للتعاون الإنمائي في القطاعات الاجتماعية:

١' التمويل المشترك لبرنامجين للتنمية الأسرية في كانكان ولاي تنفذهما المنظمة غير الحكومية اللكسمبرغية - منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة (SOS) في لكسمبرغ (مساهمة قدرها ٢٠٣,٧٠ ٥٧٠ يورو للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٢).

٢' ولاية التنفيذ المنوطة بالمنظمة غير الحكومية السنغالية "البيئة والتنمية في العالم الثالث - الصحة" بشأن مشروع لمكافحة فيروس ومرض الإيدز يستهدف السكان الضعفاء (وبالأخص النساء والشباب) في المناطق الحدودية والمدن الكبرى في ثمانية بلدان في غرب أفريقيا. وتبلغ الميزانية المخصصة للأنشطة الجارية في غينيا ٣٨٢ ٤٤٥ يورو للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥.

## هاء - البرتغال

تُعد منطقة غرب أفريقيا إحدى الأولويات الرئيسية لسياسة البرتغال الخارجية، سواء من حيث العمل المتعدد الأطراف أو التعاون الإنمائي الثنائي (تحديدا من خلال برامج التعاون مع غينيا - بيساو والرأس الأخضر). ولما كانت التحديات التي تواجهها غينيا مشتركة، إلى حد كبير، مع أغلب البلدان الأخرى في المنطقة (وفي بعض الحالات لها بعد إقليمي مهم)، فإن البرتغال تسهم في أولويات غينيا المتعلقة ببناء السلام وفي عمل التشكيلة تحديدا من خلال تبادل خبرتها بالتعاون مع البلدان التي تواجه عمليات انتقالية وعمليات بناء سلام مماثلة

(بالأخص غينيا - بيساو، ولكن أيضا تيمور - ليشتي)، ومن خلال الدعوة المنتظمة في المنتديات المتعددة الأطراف إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات التي تواجهها بلدان منطقة غرب أفريقيا.

وبشكل أكثر تحديدا، وفي غياب برامج للتعاون الثنائي مع غينيا، سوف تواصل البرتغال العمل على تقوية البرامج المتعددة الأطراف الضرورية لمراعاة المجالات ذات الأولوية في بيان الالتزامات المتبادلة. ويسري ذلك على البرامج الثنائية والإقليمية المختلفة للاتحاد الأوروبي في غرب أفريقيا، وكذلك على برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا (والذي تسهم فيه البرتغال). وفي حين أن هذا البرنامج لا يرتبط مباشرة بالمجالات ذات الأولوية في بيان الالتزامات المتبادلة، فإنه عنصر من العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، وهو ما جرى الإقرار به في الاجتماع المنعقد مؤخرا لتشكيلات لجنة بناء السلام الأربع لغرب أفريقيا.

وتدعو البرتغال وستظل تدعو، بوصفها عضوا في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، إلى إيلاء اهتمام أكبر للتحديات التي تهدد الاستقرار في غرب أفريقيا، سواء فيما يتعلق بالبلدان المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن أو بالمنطقة ككل. ويشمل ذلك تعزيز وجود الأمم المتحدة عن طريق مكتبها الإقليمي (مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)، والشراكات مع المنظمات دون الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وسوف تدعم البرتغال أيضا المبادرات التي تعزز منظور منع نشوب النزاعات، مثل المناقشات المفتوحة التي جرت مؤخرا عن الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل وعن القرصنة في خليج غينيا. وترى البرتغال أن تحقيق المزيد من الاستقرار ووجود قطاعات أمنية قوية في المنطقة سوف يعودان بالنفع على أهداف بناء السلام في غينيا.

وأخيرا، ومن منظور سياسي ودبلوماسي، يمكن للبرتغال استخدام صلاتها المتميزة بالبلدان الناطقة بالبرتغالية في المنطقة وعلاقتها بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل التوعية بأهمية علاقات حسن الجوار، وتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية، والحاجة إلى جهود مشتركة لمكافحة التهديدات المشتركة للسلام والاستقرار.

## واو - تركيا

### التعاون على المستوى الثنائي

تعد السياسة التي تنتهجها تركيا إزاء غينيا جزءا من سياستها العامة الخاصة بأفريقيا. وبالنسبة لتركيا، تشكل أفريقيا شريكا استراتيجيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وتتمثل

العناصر الرئيسية لسياستها في ضمان الاستقرار السياسي عن طريق تحسين المؤسسات الديمقراطية، وزيادة الرفاهة، وتقوية الهياكل الاجتماعية.

وفي عام ٢٠١١، جرى عدد من الاتصالات رفيعة المستوى الهامة بين تركيا وغينيا:

(أ) زار وزير التعاون الدولي الغيني، مصطفى كوتوبو سانو، تركيا كمبعوث خاص في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، وعقد اجتماعا مع وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو. وفي تلك المناسبة، عقد السيد سانو أيضا اجتماعات مع وزير الدولة، جودت يلماز، ومع مسؤولي الوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي؛

(ب) وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، عقد الرئيس التركي، عبد الله غول، اجتماعات مع الرئيس الغيني، ألفا كوندا، والوزير الغيني للشؤون الخارجية وشؤون الغينيين في الخارج، إدوارد غناكوي لاما، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. وفي هذه الاجتماعات، أعطيت الأولوية للتعاون في مجال التنمية والعلاقات الاقتصادية والتجارية والمساعدات التي تقدمها تركيا في مجال التعليم؛

(ج) شارك، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الغينيين في الخارج، ووزير التعاون الدولي الغيني، في المؤتمر الوزاري لاستعراض الشراكات التركية الأفريقية الذي جرى تنظيمه في إسطنبول في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

(د) ويعمل مكتب الوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي في داكار عن كثب مع السلطات الغينية في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، تُؤخذ أولويات غينيا في الاعتبار عن طريق التركيز على مشاريع التدريب والتنمية الزراعية والري.

وقد طرأ تحسن تدريجي على الاقتصاد الغيني. وبموازاة ذلك، ما برحت التجارة الثنائية بين تركيا وغينيا تتحسن أيضا. وعلى الرغم من أن حجم التجارة الثنائية ليس كبيرا، فقد زاد بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق. وتقوم منظمات الأعمال التجارية التركية، ولا سيما الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين، بتقوية الروابط الثنائية والدولية لأصحاب الأعمال الغينيين عن طريق دعوتهم لحضور الأحداث الدولية. وفي هذا الإطار، شارك خمسة من أصحاب الأعمال الغينيين في مناسبة ”الجسر التجاري التركي الأفريقي“ الذي جرى تنظيمهما في إسطنبول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

## الخطط للفترة المقبلة

في المرحلة المقبلة، ستواصل تركيا تطوير علاقاتها الثنائية مع غينيا ودفع عجلة جهودها الرامية إلى مساعدة غينيا في الاندماج في المجتمع الدولي.

ولتركيا روابط تاريخية وثقافية بغينيا. وضمن إطار سياستها للانفتاح على أفريقيا، تولي تركيا أهمية لعلاقاتها مع جميع البلدان الأفريقية، بما فيها غينيا. وانطلاقاً من ذلك، اتفق البلدان على الإنشاء المتبادل لبعثتين دبلوماسيتين في عام ٢٠١٢.

وستستمر الوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي بذل جهودها في مجال التنمية. وإضافة إلى ذلك، تُعد غينيا إحدى البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية التي تقدمها تركيا سنوياً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار إلى أقل البلدان نمواً، وهو ما أعلن عنه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

وتتمتع تركيا وغينيا بعلاقات جيدة على هامش منظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تشارك غينيا في اجتماعات القمة للقادة الدينيين للبلدان والمجتمعات المحلية الإسلامية في القارة الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، سوف تستمر تركيا في توفير المنح الدراسية لمؤسسات التعليم الديني التركية بغرض كفالة إعداد رجال الدين المؤهلين.

## زاي - أوكرانيا

يُعد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع غينيا جزءاً لا يتجزأ من سياسة أوكرانيا الخارجية الخاصة بغرب أفريقيا، والتي يتمثل أحد عناصرها الأساسية في المساهمة الكبيرة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في المنطقة. وأسهمت أوكرانيا ولا تزال تسهم بقوات وأفراد شرطة وخبراء مدنيين في جميع بعثات الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد في غرب أفريقيا.

وتشارك أوكرانيا بنشاط في أعمال مجموعة أصدقاء غينيا، حيث تشجع المبادرات الرامية إلى تحقيق الأولويات في قطاعات غير تلك التي يغطيها بيان الالتزامات المتبادلة.

## حاء - الاتحاد الأوروبي

وتشمل برامج أخرى ذات صلة بالمحاور الثلاثة ذات الأولوية للجنة بناء السلام ما يلي:

برنامج لدعم اللامركزية:

- مساعدة تقنية وسلسلة من الدراسات الجارية: ٠,٩٥ مليون يورو (٢٠١٢-٢٠١١)
  - برنامج لدعم اللامركزية: ١٠ مليون يورو (٢٠١٣-٢٠١٥)
  - دعم مؤسسي مركزي على صعيد المقاطعات وعلى صعيد المجتمعات المحلية
  - آلية لتمويل اللامركزية
  - التنفيذ الفعلي للامركزية في قطاعات اجتماعية أساسية (المياه/الصحة/الصرف الصحي - برامج تكميلية بقيمة ٢٨,٤ مليون يورو)
-